

الرئيس التونسي يعيد رسم مسار الخارطة الانتخابية

رفض تشريع تعديلات الإقصاء حماية لحق التونسيين ناخبين ومنتخبين



حسابات النهضة خارج الصندوق

المسقط على القانون الانتخابي، حيث لا يمكن ملاحقة إقصاء الديمقراطيات العريقة بإقصاء مرشح لأنه يمتلك وسيلة إعلام أو جمعية خيرية أو لأنه ينتقد الثورة أو الدستور.

خسارة النهضة

ما الذي سيحدث مستقبلا إذن بعد رفض الرئيس ختم التعديلات؟ الجواب عن هذا السؤال يمكن تحديده بجملة احتمالات لعل أبرزها أن الإطاحة بقانون الإقصاء قد تؤدي إلى نتائج في الانتخابات التشريعية قريبة من نتائج استطلاعات الرأي، بينما لن يترشح نبييل القروي للرئاسة، لكن أنصاره سينفذون تعليماته بالتصويت لمن يتم التوافق عليه من قبل القوى الحداثية، وربما يكون الرئيس الباجي قائد السبسي نفسه وراء ترشيحه.

وفي الحالتين تبدو حركة النهضة الخاسر الأول، نظرا لمحدودية خزائنها الانتخابية المعتمد بالأساس على أنصارها العقائديين أو المناطقيين، بينما يمكن لحركة "تحيا تونس" وزعيمها يوسف الشاهد أن يكونا من ضمن التحالف الحداثي التقدمي الدستوري البورقيبي الذي يطمح الرئيس قائد السبسي إلى تسليمه مقاليد الحكم في البلاد في أواخر ديسمبر القادم.

ومن أخطر ما يزعج النهضة وحلفاءها العقائديين (وليس السياسيين) من إطاحة الرئيس التونسي بالتعديلات الإقصائية في القانون الانتخابي هو قطع الطريق أمام بث حالة اليأس في صفوف ملايين الناخبين، وتنبههم عن العزوف على الاقتراع بعد أن أثبتت استطلاعات الرأي أن 62 بالمئة منهم يرفضون تلك التعديلات.

ولقيادة النهضة معطيات تجعلها على يقين بأنها لن تحصل على أصوات من ليس معها عقائديا ومناطقيا، وحتى حالة الطوارئ فرضت على هيئة بعد الإطاحة بالنظام السابق في العام 2011 لم تعد موجودة حاليا. اليوم لديها فقط المنتهون العقائديون والمناصرين الجهويين الذين استقطبتهم في الأعوام الأخيرة.

ورغم السجل المتواصل والخطاب المتشنج الذي أبدته بعض القوى الراضية لموقف الرئيس قائد السبسي والذي تعتبره خرقة للدستور، فإن الوضعية الطارئة فرضت على هيئة الانتخابات التخلي عن القانون الانتخابي المعدل، كما وضعت التحالف الحاكم أمام مصيره نتيجة عدم توافقه على بحث المحكمة الدستورية العليا رغم مرور خمس سنوات على إعلان الدستور الجديد الذي أعطى مهلة بعام لتشكيلها، ففي غياب تلك المحكمة يعتبر رئيس الدولة المؤتمن على الدستور، وبالتالي لا يوجد من يعيد النظر في موقفه النهائي.

11 بالمئة من جملة المسجلين، وهو ما سيصيب في صالح النهضة والمقربين منها وخاصة من القوائم المستقلة التي يتم إعدادها بمشاركة بعض القوى القريبة منها مثل قيادات ما كان يسمى بمجالس حماية الثورة.

ولن يكون ترشح يوسف الشاهد للانتخابات الرئاسية مجديا باعتباره لم يحصل على نتائج مطمئنة في استطلاعات الرأي.

ويرى البعض أنه لن يفلح في تحقيق تحالفات متينة جديدة، خاصة أن حركة النهضة ستتخلى عنه في الوقت المناسب بعد أن تكون قد عثرت على "العصفور النادر" الذي تحدث عنه راشد الغنوشي.

ومن أهداف النهضة وضع اليد على السلطة التنفيذية من خلال اعتماد توافق الأغلبية التي تطمح إليها، لتشكل حكومة برئيس يختاره بنفسها، يضاف إلى ذلك العصفور النادر الذي سيوضع في قصر الرئاسة بقرطاج، والذي سيضع في يدها مفاتيح السيادة وعلى رأسها القيادة العليا للقوات المسلحة والدبلوماسية التونسية.

ويدرك الرئيس قائد السبسي بامتلاكه معطيات على وجود رفض من أغلب العواصم الغربية للتعديلات

للبلاد لو تم تشريع العزل السياسي قبل خمس سنوات.

أما السبب الثاني فهو لوجيستي، حيث إن الهيئة العليا المستقلة للانتخابات أعلنت في مناسبات عدة أن التعديلات الأخيرة أربكتها، وأنه من الصعب أن يتم تطبيقها سواء قبل التصويت أو بعد إعلان النتائج. والسبب الثالث سياسي، حيث أعلنت عدة قوى رفضها للتعديلات المسقطة على القانون الانتخابي وعلى رأسها الاتحاد العام التونسي للشغل، أكبر منظمة نقابية في البلاد.

ويؤكد المقربون من الرئيس التونسي أنه استنتج أن التعديلات تحثوي خروقات واضحة منها التوجيه المعتمد لتلك التعديلات وتضمنها إجراءات جزائية غير مرتبطة بالقانون الانتخابي المدني، والأثر الرجعي لتلك الإجراءات والهدف إلى محاسبة أفراد أو أحزاب على ممارسات يجرمها القانون.

وتشير كل المعطيات إلى أن حركة "تحيا تونس" لن تكون الرقم الصعب في الانتخابات القادمة، وتغيير بعض القوى عن الاستحقاق الانتخابي سيؤدي إلى عزوف الناخبين، كما حدث في الانتخابات الجزئية لبلدية باربو قبل أسبوع عندما لم تتجاوز نسبته

في تشكيل الهيئات الدستورية، حيث إن الأحزاب تستطيع التحكم في توجيهات الأفراد الذين ترشحهم لمواقع يفترض أن تكون حيادية.

وتمت المصادقة على التعديلات من خلال تحالف ضم حركة النهضة وحركة تحيا تونس بزعامة رئيس الحكومة يوسف الشاهد، وحليفها حزب مشروع تونس بزعامة محسن مرزوق، وكذلك بعض القوى التي تطمح إلى تحقيق نتائج إيجابية وخاصة في الانتخابات التشريعية.

وبعد مصادقة مجلس نواب الشعب، كان أمام رئيس الدولة أن يقرر في أجل محددة إما استفتاء الشعب على تلك التعديلات وإما أن يعيدها إلى البرلمان للنظر فيها من جديد، لكنه لم يفعل لا هذا ولا ذلك.

الإطاحة بالتعديلات

فضّل الرئيس قائد السبسي الصمت إلى حين انتهاء الأجل القانوني حتى يطيح بالتعديلات، وهو ما حدث فعلا. وأرجع المقربون منه ذلك إلى ثلاثة أسباب أولها: أخلاقي، فالرجل الذي كان مستهدفا بقانون الإقصاء قبل أن يلغى في 2014، ما كان له أن يكون رئيسا

انطلقت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تونس، الاثنين في قبول ملفات المترشحين للانتخابات التشريعية التي ستجرى في 6 أكتوبر القادم، وذلك بالاعتماد على أحكام القانون المتعلق بالانتخابات والاستفتاء ودون اعتماد التنقيحات المضمنة بالقانون الانتخابي التي صادق عليها البرلمان لكن الرئيس التونسي الباجي قائد السبسي رفض ختمها في خطوة وصفت سياسيا بأنها صفة لكل من حزبي حركة النهضة الإسلامية و"تحيا تونس" الداعمين للتنقيحات التي تنعت بأنها إقصائية ولا تتسق مع مبادئ الديمقراطية.

هذه التعديلات تستهدف مرشحين على غرار نبييل القروي، صاحب قناة "نسمة" التلفزيونية، التي نجحت في تشكيل قاعدة شعبية، تتكون أغلبيتها من فئات مهمشة لم يروضها الإسلام السياسي ولم تصل إليها عين السلطة الحاكمة. وقيل أيضا إن الإقصاء يستهدف كذلك عيبر موسى، زعيمة الحزب الدستوري الحر، المعروفه بانتقاداتها للإسلاميين وللمحور الإقليمي الذي انخرطوا فيه وعدم اعترافها بالثورة والدستور وبحركة النهضة والمتحالفين معها.

وتضمنت قائمة المستهدفين أيضا جمعية "عيش تونس" لصاحبها ألفة التراس، المرأة العائدة من أوروبا بإمكانيات مالية طائلة، والمتزوجة من رجل أعمال فرنسي والتي خصصت موازنة ضخمة للترويج الإعلامي لمشروعها، ولوضع قاعدة بيانات لحوالي مليون تونسي تراهن على كسب أصواتهم في الانتخابات.

وتتعلق التعديلات باعتماد العتبة بنسبة 3 بالمئة في الانتخابات التشريعية، إلى جانب التصويت على تنقيحات حول الحاصل الانتخابي، إذ لا تحسب الأوراق البيضاء والأصوات الراجعة للقوائم التي حصلت على أقل من 3 بالمئة من الأصوات المصرح بها في احتساب الحاصل الانتخابي.

وتضمن مشروع القانون الانتخابي أيضا تنقيحات تتعلق بعدد من الشروط الواجب توفرها في المترشح للانتخابات، كرفض ترشح، وإلغاء نتائج من تبين استفادته من أعمال تمنعها الفصول 18 و19 و20 من قانون الأحزاب، أو تبين استفادته بالدعاية السياسية خلال السنة التي سبقت الانتخابات بالنسبة إلى التشريعية والرئاسية، ورفض هيئة الانتخابات الترشيحات للتشريعية والرئاسية لمن ثبت قيامه بخطاب لا يحترم النظام الديمقراطي ومبادئ الدستور، أو يُجحد انتهاكات حقوق الإنسان.

بعد مصادقة البرلمان، على التعديلات تم عرضها على الهيئة الوقتية لمراقبة دستورية القوانين والتي وافقت عليها بالإجماع في سابقة أثارت انتقادات عدة من قبل الخبراء الدستوريين. وراوا في ذلك نتيجة طبيعية للمحاصرة الحزبية

الحبيب الأسود
كاتب تونسي



تونس - تعيش تونس قبيل أشهر قليلة من الانتخابات التشريعية التي ستجرى في 6 أكتوبر على وقع جدل جديد اتاره الرئيس الباجي قائد السبسي برفضه ختم التعديلات المضمنة بالقانون الانتخابي والمصادق عليها مؤخرا في البرلمان. فتحت هذه الخطوة الرئاسية الباب على مصراعيه للمناكفات السياسية وتبادل التهم خاصة من قبل الائتلاف الحاكم الذي تقوده "النهضة" و"تحيا تونس" (حزب رئيس الحكومة يوسف الشاهد)، والذي يعتبر أن الرئيس خرق الدستور.

ويتساءل المتابعون للشأن السياسي التونسي حول مرد اتخاذ الرئيس قائد السبسي لهذا القرار خاصة وأنها المرة الأولى التي يرفض فيها ختم قانون منذ توليه الرئاسة في عام 2014.

هيئة الانتخابات فتحت باب قبول الترشيحات للانتخابات التشريعية، دون الاعتماد على التنقيحات الإقصائية التي تم تضمينها بالقانون الانتخابي

وقبل أن تفتح هيئة الانتخابات الاثنين باب قبول الترشيحات للانتخابات التشريعية، كانت نهاية الأسبوع الماضي حاسمة في تونس. فبحلول السبت الماضي انتهى أجل ختم التعديلات على قانون الانتخابي. بما يعني أنها لن تعتمد في الانتخابات القادمة. في 18 يونيو 2019 صادق مجلس النواب على إجراء تعديلات في القانون الانتخابي. وأثارت التعديلات المقترحة جدلا واسعا. واعتبرها كثيرون إقصائية وأنها وضعت على مقاس أسماء وأحزاب بعينها تصدرت نوايا التصويت في أغلب استطلاعات الرأي. وذهبت أغلب الروايات في سياق أن

تونس أمام مشكلة إيجاد مقابر لبحث مهاجرين يلقي بها البحر

إلى مدينة جرجيس الواقعة على بعد سير ساعتين بالسيارة. وتوجد بهذه المدينة مقبرة مخصصة منذ سنوات لدفن جثث المهاجرين، وامتلات هذه المقبرة ويجري إعداد أخرى.

ويتولى عمال وموظفون بليديون تطوعا، خارج أوقات عملهم المساعدة في دفن هذه الجثث، ووضعت على كل قبر لافتة تحمل رقم ملف الحمض النووي الريبي وتاريخ الدفن.

وقال فوزي الخنيسي المسؤول البلدي في جرجيس "جمعنا في 12 يوليو 45 جثة في يوم واحد، المشكلة باتت هائلة". وأضاف "لا يمكننا أن نترك جثثا دون



تونس تواجه صعوبات في التكفل بالمهاجرين الناجين، وأيضا من توفوا

الجثث حاملة لوباء الكوليرا، وأخرون يرفضون دفن أشخاص مجهولة ديانتهم في مقابر مسلمين"، مضيفا "هناك مشكلة عقلية وإنسانية لدى البعض، تتعين توعية الناس بهذا الشأن".

وفي مقبرة بلدية بوشما الوحيدة بين بلديات المحافظة الـ16 التي قبلت دفن هذه الجثث، تم حفر 16 قبرا بعيدا عن باقي القبور، لكنها لا زالت فارغة حتى الآن. وقال أحد سكان البلدة قدم لرؤية هذه القبور "يرقد أقاربي هنا ولا أريد أن يدفن أشخاص غير مسلمين إلى جانبهم".

وأمام المستشفى وتحته شمس حارقة، تم نقل 14 كيسا أبيض وضعت عليها البانسات بعناية، في شاحنة تستخدم عادة في نقل مواد البناء والفضلات. وعادت الجثث في النهاية

إدارة المستشفى. وتشكل هذه التحاليل الأمل الوحيد لأقارب المتوفين للعثور على أترهم في يوم ما.

وفي مشرحة المستشفى المبردة الواقعة في قبوه، تتكدس الجثث فوق بعضها وحتى على الأرض، في حين ينشط الكادر الطبي فيها.

واستقبل المستشفى منذ 6 يوليو 84 جثة في حين أن طاقة المشرحة لا تزيد عن 30 جثة. ووجد القسم نفسه تحت ضغط كبير، بحسب مدير المستشفى، في حين كان بالإمكان مثلا أن تستقبل مستشفيات أخرى في المنطقة جثثا بشكل مؤقت.

ولا يتبع نقص التجهيزات والنقص في الكادر الطبي (طبيبين شرعيين ومساعداهما) التكفل في ظروف جيدة بهذا العدد من الجثث، وتعاني المستشفيات العمومية أصلا من نقص في الاستجابة لحاجات المرضى التونسيين، خصوصا في جنوب البلاد. وبعد إجراء التشريح الطبي الشرعي، لا يمكن أن تغادر الجثث المشرحة إلا بعد العثور على مقبرة لها وهي مهمة معقدة بحسب محافظ الجهة منجي فامر.

ورفض ممثلون محليون للمجتمع المدني دفن هؤلاء المهاجرين الذين قضوا في البحر، في المقابر البلدية بقابس. وقال المحافظ "البعض يخشى أن تكون هذه

قابس (تونس) - تنبعث روائح كريهة في محيط مشرحة أحد مستشفيات محافظة قابس بالجنوب التونسي حيث تكسدت العشرات من الجثث التي تم انتشالها بعد كوارث غرق في البحر المتوسط، في انتظار دفنها بكرامة.

وبالتوازي مع تعطل عمليات الإنقاذ في الأشهر الأخيرة في البحر المتوسط، شهد البحر سلسلة من حوادث الغرق المميتة منذ مايو. وخلف آخرها أكثر من 80 قتيلا في الأول من يوليو، ووجدوا روايات بعض الناجين من المهاجرين الذين ينطلقون في الغالب من ليبيا المجاورة، تتيج معرفة ملابسات هذه الحوادث.

وفي الأسابيع الأخيرة تم انتشال أكثر من ثمانين جثة من سواحل ولاية مدين (جنوب شرقي) بين مدينتي جرجيس وجربة وعلى بعد بضعة العشرات من الكيلومترات من ليبيا. وأرسلت جميع هذه الجثث إلى مستشفى قابس، المحافظة المجاورة لمدين، الوحيد في جنوب تونس المجهز لإجراء تحاليل الحمض النووي الريبي.

وبدأت السلطات التونسية في الأونة الأخيرة بدافع "إنساني" وتحت ضغط المجتمع، إجراء تحاليل الحمض النووي للمهاجرين مجهولي الهوية، بحسب